EOS
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئولية

نشرة الكترونية مجانية ربع سنوية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

عدد رقم (١١) أكتوبر ٢٠١٥

بقلم:
د.م. حسن أحمد عبد المجيد

دور المسئولية المجتمعية في تحقيق استدامة المنشآت

إن الهدف الرئيسي من المسئولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، توفير خدمات صحية للجميع، تحقيق العدالة الإجتماعية، تلبية احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. وترتكز على ثلاثة جوانب هي:

أ- دعم النمو الاقتصادي.

ب- تحقيق التقدم الاجتماعي.

ج- الإسهام في حماية البيئة.

ويمكن تحقيق العديد من المزايا والفوائد الهامة بالنسبة للمجتمع والدولة والمنشأة ذاتها عند تبنيها ممارسات المسئولية المجتمعية ومن أهمها ما يلي:

أ- بالنسبة للمجتمع :

• الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر قدر من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسئولية المجتمعية للمنشأة؛

• تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

• ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

• الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ب- بالنسبة للدولة :

• تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

• يؤدي الالتزام بالمسئولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

• المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآليات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ج- بالنسبة للمنشأة :

• تحسين صورة المنشأة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسئولية تمثل مبادرات طوعية للمنشأة تجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة؛

• من شأن الإلتزام بالمسئولية المجتمعية للمنشأة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

• تمثل المسئولية المجتمعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في احتياجات وتوقعات المجتمع؛ كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسئولية. وخلاصة القول فإن الممارسات المسئولة مجتمعياً هي أساس التنمية المستدامة، وتسهم بشكل كبير في استيعاب مختلف تحديات العصر. وهناك مسئولية مشتركة علي القطاعين العام والخاص في خلق فرص تحسين إيجابية في المجتمع من خلال فرص للتوظيف، توفير الموارد والمشتريات، تحديد مواقع المرافق والإدارة، الإستثمار المالي، الإستثمار في المجتمع المحلي. لذا فإننا نوصي بزيادة التطبيقات الإدارية للجوانب الأخلاقية والإجتماعية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومتابعة الخروقات الإجتماعية والأخلاقية ومحاسبة المنشآت علي أدائها الأخلاقي والإجتماعي فضلاً عن السعي إلي خلق ثقافة تشجع مبدأ التكامل بين عمل القطاع الخاص والقطاع الحكومي وعدم اعتبارهما متناقضين بالأهداف.

رئيس مجلس الإدارة
د.م. حسن أحمد عبد المجيد
رئيس التحرير
م. أسامة المليجى
المراجعة
ك. عبير عبد المنعم
مدير التحرير
أ. أسماء عبد المحسن
سكرتير التحرير
أ. جمال عبد العليم
النشر الالكترونى
أ. يحيى عبد الله
التنسيق والتصميم
أ. مصطفى صبرى
الإخراج الصحفى
وحدة الإعلام
MEDIA Unit
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

قل المسئوليه المجتمعيه ولاتقل المسئوليه الإجتماعيه

المهندس اسامه المليجى
رئيس اللجنه الوطنيه للمسئوليه المجتمعيه

مع تزايد الوعى بأهمية المسئوليه المجتمعيه لكافة المنشآت وفى مجتمعات لديها مفاهيم راسخه بشأن العمل الخيرى والإجتماعى يحدث كثير من الخلط بين المسئوليه المجتمعيه فى سياق التنميه المستدامه والعمل الخيرى الإجتماعى.

والغرض من هذه المقاله هو إلقاء الضوء على الفروق الجوهريه بينهما وأيضا على أهمية العمل على النهوض بكل منها دون خلط للأوراق وتجنب التضارب

المسئوليه المجتمعيه هى فى سياق التنميه المستدامه إقتصاديا وبيئيا ومجتمعيا Sustainable Development

الأنشطه والأعمال الخيريه الإجتماعيه هى فى سياق الخير Philanthropy and Charity

المسئوليه المجتمعيه فى إطار أعمال المنشأه ونموها فى السوق وفى المجتمع المحيط والبيئه وبإشراك كل الأطراف المعنيه من أجل نمو إقتصادى مسئول بيئيا ومجتمعيا

الأنشطه الإجتماعيه والخيريه قد تكون بدافع دينى وإدراك بمسئوليه تجاه محاربة الفقر والمرض والجهل وقضايا إجتماعيه أخرى.

المسئوليه المجتمعيه للمنشآت ترتكز على سبعة مبادىء هى:

١- إحترام سيادة القانون
٢-السلوك الأخلاقى
٣-مراعاة المعايير الدوليه للسلوك المؤسسى
٤-إحترام حقوق الإنسان
٥-إحترام مصالح كل الأطراف المعنيه
٦-المسائله
٧-الشفافيه

الأنشطه الإجتماعيه ترتكز على قيم التطوع لعمل الخير

المسئوليه المجتمعيه يتم الترويج لها ونشرها والإعتزاز بها

الأنشطه الخيريه قد تتم بشكل غير معلن ولايجوز التباهى بها.

صون البيئه والإداره الرشيده للطاقه وللموارد الطبيعيه والحياه البريه مكون رئيسى فى المسئوليه المجتمعيه

ونحن فى حاجه إلى تعظيم دور الأنشطه الإجتماعيه والخيريه دون الخلط بينها وبين المسئوليه المجتمعيه طبقا للمعايير الدوليه للإستدامه

قل مسئوليه مجتمعيه ولاتقل مسئوليه إجتماعيه

أسس تطبيق المسئولية المجتمعية فى المؤسسات

أ.أسماء عبد المحسن:
خبير وطنى .. مدير تحرير نشرة المسئولية المجتمعية

إن إطار تنفيذ نظام المسئولية المجتمعية يتبع تطبيقاً لمبدأ «ديمنج» في إدارة الجودة الشاملة، والتي تعتمد على المراحل الأربع التالية: التخطيط، التطبيق، الفحص (التحقق)، التحسين. ومن المهم أن يشتمل النظام الإداري الخاص بالمسئولية المجتمعية على إطار مُنظَّم يتم مراقبته باستمرار ومراجعته بانتظام لتوفير التوجيه الفعَّال لإدارة المؤسسة كردٍّ أو استجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية، وتتضمن المراحل التالية:

المرحلة الأولى : التخطيط

ويُقصد به تأسيس عملية تخطيط مستمرة تُبنى على الاحتياجات الفعلية للمجتمع والتي قامت المؤسسة بإجرائها مسبقاً لتتمكن من تحديد سياسة الشركة وتوجهاتها المتعلقة بتبني النهج المؤسسي للمسئولية المجتمعية وتحديد العوامل الخاصة بها والآثار المصاحبة لها على المجتمع وكذلك تحديد ومراجعة المتطلبات الإدارية و/ أو القانونية بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى التي تصادق أو توقع عليها ووضع معايير أداء داخلية. وتتضمن عملية التخطيط وضع برنامج لتحقيق أهداف المؤسسة ضمن إطار المسئولية المجتمعية (خطط تنفيذية) يتناول الأدوار، المسئوليات، العمليات، الموارد، الأطر الزمنية، الأولويات، الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، مؤشرات قياس الأداء التي تمكن المؤسسة من المتابعة والتقييم لمستوى تحقق الأهداف.

المرحلة الثانية : التطبيق

ويقصد به تحديد الأهداف الخاصة بالمسئولية المجتمعية وصياغة الخطط والبرامج من أجل تحقيقها وتنفيذها من خلال بناء وتطوير هياكل إدارية ذات علاقة مباشرة بتنفيذ خطط المسئولية المجتمعية وتحديد الأدوار والمسئوليات مع تفويض الصلاحيات وتوفير الموارد وتدريب الموظفين لضمان رفع الوعي بالمسئولية المجتمعية. وينبغي أن يتم تصميم أو تعديل الخطط التنفيذية للمسئولية المجتمعية بشكل يضمن التداخل المنظم مع أنظمة المؤسسة الأخرى بحيث تتماشى وتندمج بشكلٍ فعَّال مع أنظمة الإدارة القائمة حيث يساعد هذا الإندماج المؤسسة على تحقيق التوازن وإيجاد الحلول للتداخلات المحتملة داخلياً على صعيد عمليات المؤسسة وخارجياً على صعيد الاتصال وأولوية تنفيذ الأنشطة. كما ينبغي على الإدارة تحديد وإتاحة المجال للموارد الملائمة بتنفيذ وتحسين خطط عمل المسئولية المجتمعية، وأن تعمل على توفير هذه الموارد في الوقت المناسب وبأسلوب فعال آخذة بعين الإعتبار للبنية التحتية، نظم المعلومات، التدريب، التكنولوجيا، الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد المتعلقة بالمؤسسة.

وسوف نستكمل في العدد القادم إن شاء الله المرحلتين الثالثة والرابعة لتطبيق نظام المسئولية المجتمعية في المؤسسات.

الهيئة تشارك فى الاجتماع الرابع للجنة الدولية لنظم ادارة مكافحة الرشوة بماليزيا

فى إطار حرص الهيئة على المشاركة فى عملية إعداد مسودات المواصفة القياسية الدولية «أيزو ٣٧٠٠١» الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة وكذا حضور اجتماعات اللجنة الفنية الدولية التابعة لمنظمة الأيزو (ISO/PC 278) المنوطة بإعداد مسودات هذه المواصفة الدولية المتوقع صدورها كمواصفة دولية فى سبتمبر ٢٠١٦، شاركت الهيئة مؤخراً فى الاجتماع الرابع للجنة الدولية الذى عقد خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر الى ٢ أكتوبر ٢٠١٥ بمدينة كوالالمبور بماليزيا والذى تم خلاله مناقشة الملاحظات الفنية التى كانت قد تلقتها سكرتارية اللجنة الدولية على المسودة الحالية للمواصفة الدولية (ISO/CD37001.2) خلال فترة التصويت والتى بلغ عددها ٤٤٨ ملحوظة من ١٨ دولة عضو باللجنة ومن بينهم ملاحظات مصر. هذا وقد تم خلال الاجتماعات اتخاذ قرار بالانتقال بمسودة المواصفة الى مرحلة مشروع مواصفة دولية (DIS) والتى سيتم إرسالها للدول الأعضاء بمنظمة الأيزو فى ٦ يناير ٢٠١٦ للتصويت وإبداء الملاحظات عليها خلال مدة ٣ أشهر تنتهى فى ٦ أبريل ٢٠١٦.

جدير بالذكر أنه قد صدر العديد من التوصيات عن هذا الاجتماع ومن أهمها: زيادة مشاركة مختلف الأطراف المعنية فى اللجان الفنية الوطنية المناظرة للجنة الدولية PC 278 حتى يأتى تصويت الدول الأعضاء بدءاً من المرحلة القادمة (DIS) معبراً عن آراء مختلف الأطراف المعنية على المستوى الوطنى فى كل دولة عضو، ضرورة اعتماد جهات منح الشهادات التى ستقوم بإصدار شهادات وفقاً لمواصفة الأيزو المستقبلية رقم ٣٧٠٠١ الخاصة بنظم ادارة مكافحة الرشوة وذلك لضمان نزاهتها وشفافيتها عند منح شهادات بهذه المواصفة للمنشآت الوطنية من مختلف القطاعات، امكانية إعداد مواصفات قياسية وطنية فى هذا المجال بما يتناسب مع الظروف المجتمعية فى كل دولة ويتوافق مع القوانين المطبقة بها ويمكن توسيع مجال عملها ليشمل الغش والتدليس والعصابات وجرائم الإحتكار والمنافسة غير العادلة وغسيل الأموال أو أى أنشطة أخرى ذات صلة بممارسات الفساد. وقد تم الإتفاق على عقد الاجتماع القادم والأخير للجنة الدولية خلال الفترة من ٣٠ مايو الى ٣ يونيو ٢٠١٦ بالمكسيك لمناقشة الملاحظات التى سترد لسكرتارية اللجنة الدولية بشأن مشروع المواصفة الدولية (DIS) قبل صدورها كمواصفة دولية فى سبتمبر القادم - حال موافقة ٧٥٪ على الأقل من الدول الأعضاء بالمنظمة على إصدارها كمواصفة قياسية دولية.

تجربة البورصة المصرية في المسئولية المجتمعية بمؤتمر للأمم المتحدة

شارك الدكتور محمد عمران رئيس البورصة المصرية فى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتمويل من أجل التنمية الذى عقد بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال شهر يوليو الماضى للحديث عن تجربة البورصة المصرية في الاستدامة والمسئولية المجتمعية ودور التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقال عمران إن الدعوة للمشاركة فى المؤتمر تأتي تقديراً لجهود البورصة المصرية في التنمية المجتمعية، حيث بدأت البورصة المصرية منذ وقت بعيد الاهتمام بالمسئولية المجتمعية والاستدامة حيث أضافت محوراً رئيسياً لاستراتيجية البورصة المصرية (٢٠١٣ - ٢٠١٧) يركز على التنمية المجتمعية وتحقيق الاستدامة وجعلته ركناً رئيسياً من منظومة العمل داخل المؤسسة، وأضاف أن إدارة البورصة في السنوات الأخيرة ركزت على دور البورصة الرئيسي في المساهمة في تحسين النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النمو في الشركات الخاصة والحكومية وبما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل.

وأشار إلى أن الجانب المجتمعي أصبح عاملاً مؤثراً في جميع القرارات الصادرة عن البورصة فلم يعد المفهوم قاصراً على التبرعات والأعمال الخيرية كما كان في الماضي، ولكن أصبح التركيز أكبر على حماية البيئة حيث تم وضع خطة لترشيد استهلاك الطاقة والموارد الأساسية بشكل كبير داخل المؤسسة وتدريب العاملين على ذلك، ونجحت تلك الخطة في خفض ملحوظ للموارد المخصصة لتلك البنود فلم تكتفِ البورصة المصرية بدورها المجتمعي فقط ولكن ركزت على إطلاق حوار مجتمعي يستهدف توعية الشركات وبناء قدراتها في مجال المسئولية المجتمعية، حيث تم تحفيز الشركات عن طريق إطلاق أول مؤشر في المنطقة للشركات المسئولة مجتمعياً.كما تم تعديل قواعد القيد لتتضمن تطبيق أوسع للحوكمة والشفافية، وبدأت البورصة بنفسها فتم تعيين عضوين من ذوي الخبرة في مجلس إدارة البورصة كما تم التوسع في تعزيز دور المراجعة الداخلية.

يُذكر أن البورصة المصرية أحد المساهمين الرئيسيين في إطلاق مبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة والمسئولية المجتمعية (SSE) والتي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، وتهدف إلى زيادة شفافية والتزام الشركات المدرجة بالبورصة بقضايا الإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتضم المبادرة الآن ما يزيد عن سبعة عشر بورصة، واختارت المبادرة مؤخراً البورصة المصرية كمصدر مرجعي للبورصات في إعداد تقارير المسئولية المجتمعية والاستدامة.

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة ينظم مؤتمراً لمكافحة الفساد

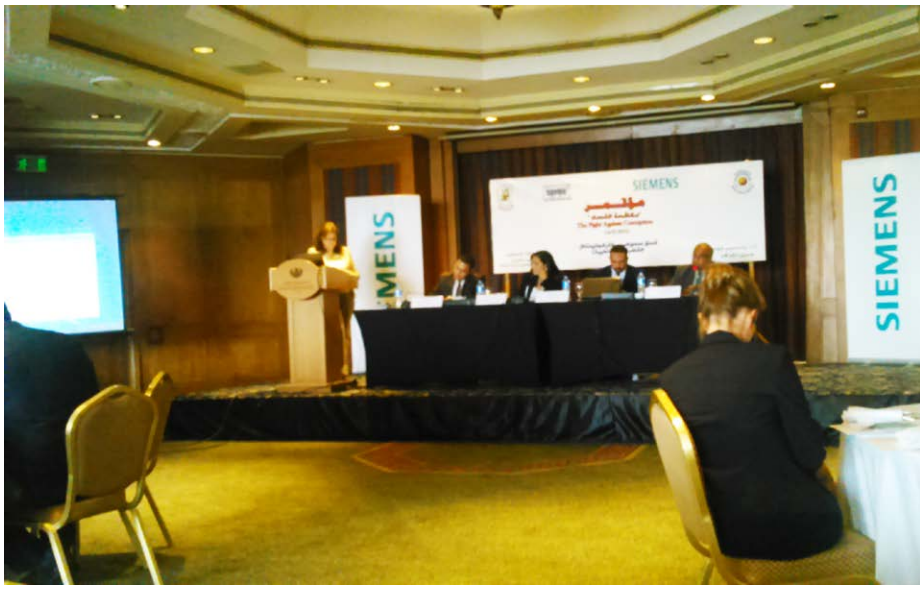

نظم مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية التابع لجامعة القاهرة مؤتمراً تحت عنوان «مكافحة الفساد» فى ١٤ سبتمبر ٢٠١٥ والذى استهدف خلق حوار بين الحضور والضيوف المتحدثين المحليين والدوليين لتحليل ومناقشة أهم مجهودات قطاع الأعمال والجهات المانحة والجامعات والمحافظات فى مكافحة الفساد فضلاً عن السعى للجمع بين الأطر النظرية فى التعرف على أسباب ونتائج الفساد من ناحية والاستراتيجيات الواقعية لمكافحة الفساد ومعالجة آثاره السلبية من ناحية أخرى. وقد تم خلال المؤتمر إستعراض آليات تضمين شباب الجامعة فى مكافحة الفساد، وترجع أسباب اهتمام الشباب بمكافحة الفساد إلى: الرغبة فى القيام بدور فاعل فى المجتمع، رفض الواقع والرغبة فى تغييره، ضمان فرص متساوية وجيدة للدراسة للكل، تهيئة بيئة العمل لتكون أكثر عدالة. وقد أرجع الطلاب أسباب وقوع حالات فساد إلى : قلة الضمير والقيم الأخلاقية، الرشوة، الفساد الإدارى، الواسطة وتتلخص طرق علاجه فى المؤسسات الحكومية فى: تعزيز التشريعات والقوانين، تأسيس هيئات رقابية أكثر، منح صلاحيات أكبر لعناصر الضبط القضائى، منح مكافآت للأشخاص المبلغين عن وقائع الفساد جدير بالذكر أن شركة سيمنس قد أعلنت فى ٩ ديسمبر ٢٠١٠ عن مشروع التعاون المشترك بينها وبين مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة لمدة خمس سنوات (٢٠١٠-٢٠١٥) وذلك فى إطار مبادرة سيمنس للنزاهة العالمية تحت عنوان «محاربة الفساد من خلال العمل الجماعى والتعليم والتدريب (نحو اقتصاد أكثر شفافية)». يهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية ورفع مستوى الوعى بين طلاب الجامعات والأكاديميين والموظفين بأهمية مكافحة الفساد، ومن أجل هذا الهدف تم إنجاز مجموعة واسعة من الأنشطة خلال السنوات الخمس بما فى ذلك المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية وتطوير المناهج التعليمية ومسابقات بين الطلبة ونماذج المحاكاة. وقد تم الاتفاق على أن تتضمن خطة العمل المستقبلية الإجراءات التالية: صياغة منهج مصغر لمفاهيم وخصائص وآليات مكافحة الفساد للطلاب المستجدين فى الجامعة، إلزام الطلاب بتعهد ينص على احترام المعايير الأكاديمية داخل الكلية والجامعة، الحث على البحوث والمشاريع الطلابية فى مجال مكافحة الفساد مع التركيز على الأفكار والآليات المبتكرة وغير التقليدية، التعاون مع جامعات أجنبية فى القيام بتبادل للأساتذة والإشراف المشترك فى موضوعات ذات صلة بمكافحة الفساد.

المسئولية المجتمعية للشركات فى مجال السياحة الداخلية

تعتبر السياحة الداخلية مورداً اساسياً من موارد الاقتصاد الوطني لأى دولة وتشكل السياحة الداخلية في الدول المتقدمة غالبية النشاط السياحى فهي تشكل حوالي ٩٠٪ من اجمالي النشاط السياحي لأن لهذه الدول خطة استراتيجية لتشجيع السياحة الداخلية وما تقدمه من تسهيلات وامتيازات واعفاءات وحوافز للشركات والعائلات والأفراد والمؤسسات وكدعم لتطوير هذه السياحة ورفع مستوى الخدمات . أما في بلادنا فإن الدور الذي تقوم به السياحة الداخلية ما زال محدوداً للغاية وليس هناك أي دور للشركات الخاصة وليس للمسئولية المجتمعية للشركات أي دور ايجابي ولا أي تعاون مع الجهات المعنية في رسم سياسة لموظفيها لزيارة الأماكن السياحة المختلفة فى مصر بل كان تركيز هذه الشركات على أمور بعيدة كل البعد عن المجال السياحي حيث أن اسهام السياحة الداخلية كان خلال السنوات الماضية محدودا للغاية والسياحة الداخلية تشمل المعالم الأثرية والتاريخية والسياحة الدينية والبيئية والعلاجية والترفيهية وغيرها فهي متعددة وغير مكلفة وهدفها زيادة تفاعل المجتمع المحلى وتعميق الهوية الوطنية وحماية الاستثمارات بالمواقع السياحية التي تضررت بسبب الأحداث التي تمر بها مصر والدول المحيطة وهذا يشمل الجامعات أيضاً التي أصبحت مقصرة في دعم السياحة الداخلية. وعلى النقيض نجد مثلاً أن الشركات بالدول المتقدمة تخصص لموظفيها رحلات سياحية وترفيهية لزيارة المواقع الأثرية المختلفة. فلماذا لا تقوم الهيئات والوزارات بالتعاون مع وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة لوضع استراتيجية وطنية لتشجيع السياحة الداخلية من

خلال برنامج تحفيزي لموظفي الوزارات والهيئات والشركات مع اعفاءات مميزة تحفز الشركات للقيام بمبادرات لموظفيها في إطار المسئولية المجتمعية لهذه الشركات . ومن هذا المنطلق أطلقت وزارة السياحة بالإشتراك مع إحدى شركات السياحة مبادرة «اعرف بلدك» التي تهدف إلى تشجيع السياحة الداخلية وجذب ٥ ملايين سائح خلال الفترة القادمة. ولكن تحتاج هذه المبادرة للمزيد من الجهد لتحقيق أهدافها وأن يتم تكرارها في أماكن سياحية مختلفة خصوصاً المناطق غير المعروفة مثل الواحات وسفاجا وغيرها من المناطق السياحية، وأن يتم تنظيم رحلات سياحية وترفيهية لزيارة المواقع الأثرية بأسعار مخفضة للعاملين بالهيئات والوزارات وطلاب الجامعات .

المغرب تضع أول خطة استراتيجية لمكافحة الرشوة والفساد

وضعت الحكومة المغربية أول خطة استراتيجية لمكافحة الرشوة والفساد تهدف الخطة إلى تحسن ترتيب المغرب في مؤشر محاربة الرشوة والفساد وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للوصول إلى تنفيذ مشروع مجتمعي يكافح الفساد بشكل عام في مختلف المرافق الإدارية ويقلل من السلبيات التي قد تنجم عن التعامل بالرشوة والفساد.

إن الاستراتيجية الجديدة ستتمكن لأول مرة من وضع أهداف واضحة لمكافحة الفساد والرشوة والتى تعتمد على مؤشرات تقنية لقياس التقدم في مكافحة الفساد والرشوة في مختلف التعاملات، وهي تعد بمثابة خطة وطنية تهدف إلى مشاركة الجميع لتحقيق نتائج مرضية تساهم في الحد من الرشوة والفساد سواء في القطاع العام أو الخاص وترتكز الخطة الاستراتيجية على ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في التوعية وتضطلع بهذه المهمة وزارتا التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، أما الجانب الثاني فيتعلق بطرق الوقاية من الرشوة، والجانب الثالث يتخصص في تنفيذ طرق الردع من التعامل بالرشوة وتعاطي الفساد في مختلف مناحي الحياة العامة.

وتشدد الخطة على ضرورة العمل وفق المبادئ الثلاثة التي تعتمد عليها الخطة الاستراتيجية.

ومن الجدير بالذكر أن المغرب احتلت المركز ٨٠ على ١٧٥ دولة فى مجال مكافحة الرشوة والفساد طبقا للتقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية مؤخرا.

٦٦٪ من المستهلكين يفضلون شراء منتجات الشركات التى تطبق المسئولية المجتمعية

كشفت دورة تدريبية حول مهارات وآليات تصميم وإعداد مبادرات المسئولية المجتمعية بأن الاهتمام ببرامج ومبادرات المسئولية المجتمعية سيتطور خلال الأعوام المقبلة بشكل كبير جاء ذلك خلال دورة «مبادرات المسئولية المجتمعية» والتي نظمها المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بجدة - المملكة العربية السعودية تحت شعار «وطن السلام»، حيث كشفت دراسة أعدت مؤخراً بأن الاهتمام ببرامج ومبادرات المسئولية المجتمعية سيتطور خلال الأعوام الخمسة القادمة وأن ٨٨,٨٪ من عينة الدراسة يرون أن الاهتمام بالمسئولية المجتمعية سيزيد بدرجة كبيرة. وأكدت الدراسة على المردود الإيجابي للمسئولية المجتمعية على الشركات وعلى المجتمع، فكما أنها تعود بالفائدة على المجتمع فإنها مفيدة للشركة أيضاً، لاسيما في جانب تحسين الصورة الذهنية لدى العملاء والمتعاملين معها وكذلك الموردين والأجهزة الحكومية والشركات الأخرى واستعرضت الدورة أهمية تبني المسئولية المجتمعية لأنها تعود على المنشآت بفوائد ملموسة على المدى القريب والبعيد وهذا ما يؤكده الخبراء وتؤكده الدراسات فتبني المسئولية المجتمعية في قطاع الأعمال يزيد معدل الربحية فيها بنسبة ١٨٪ عن تلك التي ليس لديها برامج مماثلة. أوضحت الدراسة أن ٦٦٪ من المستهلكين يفضلون شراء منتجات من الشركات التي لديها برامج مسئولية مجتمعية تخدم المجتمع، وأن ٦٢٪ يفضلون العمل في هذه الشركات، و٥٩٪ يرغبون في الاستثمار في هذه الشركات، و٤٦٪ يقولون إنهم على استعداد لدفع اموال اضافية لشراء المنتجات والخدمات من هذه الشركات. ولذلك تزايد في الأونة الأخيرة اهتمام وتبني المؤسسات والشركات لفكر وثقافة المسئولية المجتمعية، حيث أن ثقافة المسئولية المجتمعية أصبحت توجهاً تمارسه المنشآت من خلال تحملها لمسئولياتها وتفاعلها مع المجتمع، الأمر الذي سيساهم بكل تأكيد في تحقيق أهدافها الاقتصادية وتحقيق احتياجات المجتمع وتنميته .

٤٦٠ مبادرة مسئولية مجتمعية لشركات الاتصالات العربية

أكدت دراسة أصدرتها مجموعة "المرشدون العرب" أن جميع مقدمى خدمات الاتصالات في الوطن العربي يشاركون في مشاريع وأنشطة المسئولية المجتمعية للشركات.

وشملت الدراسة عرض وتحليل المبادرات التي تم تقديمها لمزودي خدمات الاتصالات كجزء من المسئولية المجتمعية في الوطن العربي إذ كشفت الدراسة عن أكثر من 460 مبادرة قدمتها هذه الشركات خلال عام 2014. وعرضت الدراسة التي حملت عنوان "مبادرات المسئولية المجتمعية لمزودي خدمات الاتصالات في الوطن العربي" المبادرات التي قدمها مزودو خدمات الاتصالات كجزء من مسئوليتها الاجتماعية في تسع عشرة دولة عربية هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الكويت، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات واليمن. وذكرت الدراسة أن هذه المبادرات تشمل برامج ومشاريع تعليمية وأعمال خيرية وأنشطة بيئية ومجتمعية .

وأوضحت الدراسة أن الوطن العربي ما زال يعاني من مشاكل إجتماعية واقتصادية كثيرة، ما دفع مزودو خدمات الاتصالات على تركيز جهودهم على مبادرات تطوير المجتمع المحلى بشكل خاص.

وشملت الدراسة جميع المبادرات التي تم الإعلان عنها في عام 2014 من خلال بيانات صحفية أو المشاركات فى وسائل الإعلام أو من خلال تقارير الاستدامة التي تم نشرها قبل شهر مايو الماضي.

وتلعب شركات الاتصالات دوراً مهماً في مجال المسئولية المجتمعية إذ تقوم هذه الشركات بالكثير من المبادرات التي تندمج من خلالها في المجتمعات المحلية، وتعالج قضايا الفقر والبطالة والصحة والبيئة والتعليم والتى تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمجتمع وإلتزام شركات الأعمال المستمر والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للمجتمع المحلي .

الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات لأرمينيا في مكافحة الرشوة

تنوى حكومة جمهورية أرمينيا توقيع برنامج تعاون مع إحدى الوكالات الأمريكية المهتمة بمكافحة الفساد والرشوة حيث أعربت واشنطن عن رغبتها في مساعدة أرمينيا بأفضل الطرق للحد من نسبة الفساد في البلاد إلى أقل ما يمكن. ويذكر أن الحكومة الأرمينية متحمسة لتوقيع هذا الإتفاق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)التى ستقوم بوضع خطط استراتيجية يمكن لدولة أرمينيا في حال الموافقة عليها وتطبيقها أن تقلل من نسب الفساد الحكومي بدرجة كبيرة جدا. حيث ستقوم الحكومة الأرمينية في البداية بتطبيق هذه الإستراتيجيات الأمريكية في قطاعات التعليم والصحة والشرطة مع العلم أن خبراء من داخل أرمينيا أيضا سيشاركون في هذه العملية كما أن الولايات المتحدة ستتحمل كافة النفقات الخاصة بتدريب الخبراء الأرمن في كيفية مكافحة الفساد. وتبلغ قيمة التمويل لهذا البرنامج في مراحله الأولى حوالى ١٥٠,٠٠٠ دولار.

الطاقة في سياق التنمية المستدامة: رؤية للمستقبل

مهندس نايل بركات
استشاري تنمية الأعمال المصرية الايطالية

سنستكمل في هذه المقالة ما بدأناه في العدد السابق من استعراض لأهمية الإدارة الرشيدة للطاقة كأحد الركائز لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وسوف نعرض فيما يلي الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة في مصر بما يتماشي مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

إن ضمان توفير موارد الطاقة وتأمين امداداتها اللازمة لتحقيق نمو اقتصادى يتناسب وأهداف خطة التنمية الطموحة لمصر يستلزم التوجه الفورى لتضمين استراتيجيات وخطط قطاع الطاقة لإجراءات حاسمه للعمل على:

(أ) تكثيف الاعتماد على موارد الطاقه الوطنيه المتاحة:

• تكثيف وتطوير أنشطة التنقيب والاستكشاف، مع اعادة النظر فى الاتفاقيات لتحفيز الشركاء، وتعظيم الاستفادة الوطنية .

• إعادة النظر فى تصدير أي من الموارد الوطنية للطاقة والإبقاء عليها للمشاركة فى تأمين الاحتياجات الوطنية.

• التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتوطين تقنياتها، وفي الموارد المائية الصغيرة ومتناهية الصغر.

• التوسع فى مشروعات التحول الى الغاز الطبيعى فى القطاعات المختلفة، وبما يتناسب والموارد المتاحة.

(ب) تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها:

من الثابت أن تحسين كفاءة الطاقة هو أفضل الوسائل الفنية والإقتصادية للحد من الطلب عليها وتقليل الآثار البيئية لها، ويجب أن يحظى بأولوية التطبيق فى كافة قطاعات الإنتاج والاستهلاك، مع التركيز على القطاعات الأعلى استهلاكاً والأقل كفاءة حالياً (الصناعة - النقل- المنزلى)، ومن المقدر أن تطبيقات كفاءة الطاقة يمكن أن تحقق وفراً فى الاستهلاك تباينت تقديراته بين ١٠٪ فى القطاع المنزلى وما يتراوح بين (١٠- ٢٥٪) فى قطاعى الصناعة والنقل. وعلي ذلك فإن الامر يتطلب اعتماد عدداً من الإجراءات يأتى فى مقدمتها :

١. تبني استراتيجية وطنية لكفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك تستهدف توفير١٠٪ من اجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بحلول عام ٢٠٢٢ ، ٢٠ ٪ بحلول عام ٢٠٢٧ .

٢. إعتماد استراتيجيات وبرامج قطاعية تتضمن الالتزام بأهداف كمية محددة لكفاءة الطاقة، إدماجها بشكل متكامل مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية.

٣. تحديث وتطوير قواعد بيانات موثقة حول انتاج واستهلاك الطاقة فى القطاعات المختلفة، مع اعتماد مؤشرات معيارية لكفاءة الطاقة ومعدلات استخدامها لوحدة المنتج وإصدار معايير تشجيعية لذلك.

٤. العمل على بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتوفير الكوادر والإمكانات المطلوبة لتنفيذ ما تقدم.

٥. تشجيع إنشاء الصناعات المحلية، وشركات الخدمات ذات الصلة بالمجال.

(ج) تنويع مصادر الطاقة والتوسع فى استخدامات الطاقة الجديده والمتجددة:

منذ الثمانينات من القرن الماضى، توجهت الحكومة المصرية إلى تنويع مصادر الطاقة، وخاصة بدء إدخال الغاز الطبيعى إلى خليط الطاقة، تعظيم الاستفادة من المصادر المائية المتوفرة، التخطيط لبناء عدد من المحطات النووية لإنتاج الكهرباء فضلا عن تطوير ونشر استخدامات مصادر الطاقة المتجددة. وقد تبنت الحكومة استراتيجية لتوفير٢٠٪ من الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ حيث تم تنفيذ مشروعات ميدانية بقدرات متصاعدة، خاصة مزارع الرياح والتى وصلت قدراتها فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٥٤٠ م.و. ويستهدف وصولها إلى ٧٢٠٠ م.و. بحلول عام ٢٠٢٠، وانتاج الكهرباء من النظم الحرارية الشمسية بقدرة ١٤٠ م.و، بالإضافة إلى بدء بعض القطاع الخاص بتصنيع السخانات الشمسية، وتجميع ألواح الخلايا الشمسية وتنفيذ نظمها. وعلى الرغم من ذلك إلا أن حجم إنتشار تطبيقات الطاقة المتجددة مازال قاصراً علي الاهداف الاستراتيجيه، الامكانات المتوفرة لها خاصة في ضوء التطور التقني المتسارع وبدء وصول العديد من نظمها الي حيز الاستخدام التجارى.